سلطنة عمان

جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

رؤية عمان 2040

نتقدم بثقة
Moving Forward with Confidence

ملخص المجتمع

التقرير السنوي

لعام 2021

ومن أجل توفير الأسباب الداعمة لتحقيق أهدافنا المستقبلية، فإننا عازمون على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، وتحديث منظومة التشريعات والقوانين وآليات وبرامج العمل، وإعلاء قيمه ومبادئه وتبني أحدث أساليبه وتبسيط الإجراءات، وحوكمة الأداء والنزاهة والمساءلة والمحاسبة، لضمان المواءمة الكاملة والانسجام التام مع متطلبات رؤيتنا وأهدافها

جلالة السلطان
هيثم بن طارق المعظم
- حفظه الله ورعاه -
23 فبراير 2020

تـمـهـيـــــد

إيماناً بالنهج السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- في إعلاء مبادئ النزاهة والمساءلة والمحاسبة في كافة القطاعات وإشراك المجتمع في المساهمة الفاعلة في تعزيز منظومة الرقابة لتحقيق أهداف رؤية عُمان 2040.

أعد جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة ملخص المجتمع عن التقرير السنوي للجهاز لعام 2021م متضمناً أهم الموضوعات بخطة الفحص السنوية والنتائج المحققة منها، كما تضمن جهود الجهاز في الكشف عن المخالفات المالية والإدارية التي تعامل معها بالتنسيق مع الجهات المختصة، فضلاً عن دوره في مجال التوعية وتعزيز النزاهة، وإشراك المجتمع من خلال تلقي الشكاوى والبلاغات فيما يتعلق بالإهمال ومخالفة القوانين واللوائح والقرارات.

كما أعد الجهاز خطة الفحص السنوية لعام 2021م للجهات المشمولة برقابته أخذًا في الاعتبار رؤية عُمان 2040 والمبادئ والأسس والمعايير المعتمدة من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) والأهمية النسبية وتحليل المخاطر لموضوعات الفحص وأدلة العمل الرقابي.

الرؤية والرسالة والقيم

الرؤيـــة

جهاز رقابـــة فـــاعـــل يعـــمـــل بمهنية والتـــزام لحمايـــة المـــال العـــام وتعزيـز مستوى النزاهـــة والمسؤوليـــة وتحـــقـــيـــق قيـــمـــة مضـــافـــة للاقتـــصـــاد الوطنـــي

الرسالـــة

تحسين مستوى العمل المؤسسي والرقـي بـأداء الجهـات المشـمولة برقابـة الجهـاز مـن خـلال الاسـتخدام الأمثـل لمواردهـا الماليـة والبشـرية ورفع كفاءة أدائها بما يحقق التنمية المستـدامـــة فـي سلطنـــة عُمـان

القيم والمبادئ المهنية

يحتكـــم جهـــاز الرقابـــة الماليـــة والإداريـــة للدولـــة على مجموعة من القيـم والمبـادئ المهنيـــة المتعـارف عليهـــا، ومـــن أهـــمهـا:

- الاستـــقـــلاليـــة
- المـوضـوعيـــة والحيـــاديـــة
- النـــزاهـــة و الشفـــافيـــة
- الـــكفـــاءة والفـــاعـــليـــة
- الشراكة مع الأطراف ذات العلاقة

المحتـــوى

أنواع وعدد المهام الرقابية 6

القيمة المضافة المباشرة 7

ملخص بملاحظات وحدات الجهاز الإداري للدولة 9

ملخص بملاحظات الهيئات والمؤسسات العامة 24

ملخص بملاحظات الشركات التجارية والصناعية 31

ملخص بملاحظات قطاع النفط والغاز 36

جهود الجهاز في تعزيز النزاهة 43

أنواع وعدد المهام الرقابية

	عدد المهام		عدد التقارير	
	2020	2021	2020	2021
رقابة الأداء	38	54	44	52
رقابة المطابقة والالتزام	118	138	146	156
الإجمالي	156	192	190	208

القيمة المضافة المباشرة لأعمال الجهاز خلال عام 2021

أسفرت نتائج فحص الجهاز لعام 2021 عن العديد من الآثار الإيجابية تمثلت في تحقيق قيمة مضافة مباشرة من واقع تحصيل وإسترداد مبالغ مالية لصالح الخزانة العامة ووفورات مالية بلغت نحو 76,5 مليون ريال عُماني، فضلاً عن عدد (101) قضية تعامل معها الجهاز صدر بشأن البعض منها أحكام بالإدانة

76,5

مليون ريال عُماني

تحصيل واسترداد وتحقيق وفورات مالية في عام 2021

(المبالغ بالمليون ريال عُماني)

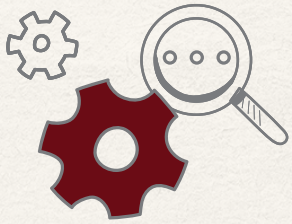

تحصيل/ استرداد	وفورات مالية	الإجمالي
44	32,5	

تابع/ القيمة المضافة المباشرة لأعمال الجهاز خلال عام 2021

101 قضيـــة

القضـايا التـي تعامـل معـــها الجهـاز فـي عـام 2021، صـدرت بشـأن بعضها أحكام بالإدانة تمثلت عقوباتها بالسجن لمدد تراوحت بيـــن 3 أشـهر إلـى 3 سنـوات، والغرامة بيـن 300 ريـال عُمانـي و21 ألـف ريـال عُمانـي، فضـلاً عـن الحكـم بعقوبـات تبعيـة وتكميليـة، وفقاً للآتـي:

التزوير في محررات رسمية

استعمال المحرر المزور مع العلم بتزويره

إدخال بيانات في نظام معلوماتي حكومي بطريقة غير مشروعة

طلب رشوة

تبديد المال العام

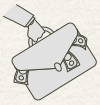

استغلال المنصب

إساءة استعمال الوظيفة

الإخلال في أداء الواجبات الوظيفية

ملخص بالملاحظات المتعلقة بوحدات الجهاز الإداري للدولة

التهرب الضريبي

- لم يتم تضمين قانون ضريبة الدخل وتعديلاته على فصل خاص بالتهرب الضريبي وتحديد مفهومه وأشكاله
- لم يتم تحصيل نحو 5 ملايين ريال عُماني قيمة الضريبة المستحقة لعدد 19 حالة
- لم يتم الانتهاء من الفحص والربط لعدد 10 حالات من أصل عدد 45 حالة تهرب ضريبي، بلغت قيمة معاملاتها الواردة في بلاغات الاشتباه بالتهرب الضريبي نحو 70 مليون ريال عُماني
- طول المدة المستغرقة للتعامل مع حالات الاشتباه بالتهرب الضريبي منذ تاريخ البلاغ إلى اكتمال الإجراءات لفترات تراوحت من (54) شهراً إلى (123) شهراً، كما أن الوقت المستغرق من بدء العمل على الحالة حتى الانتهاء منها يتراوح من نصف شهر إلى أكثر من (33) شهراً

الموقف

أبدى جهاز الضرائب أنه بصدد اتخاذ كافة الإجراءات الواردة في أحكام القانون للمتابعة الحثيثة لتحصيل المستحقات الضريبية، كما أنه جاري العمل على تعديل قانون ضريبة الدخل وتضمين فصل خاص بالتهرب الضريبي

ضريبة الدخل على الشركات

46
مليون ريال عُماني

لم تلتزم العديد من الشركات العاملة في قطاع التعدين بتقديم الإقرارات الضريبية، وتعمد البعض إخفاء جانب كبير من إيراداتها الحقيقية عن بعض السنوات

الموقف

طلب جهاز الضرائب البيانات الحقيقية لبعض الشركات لإعادة الربط عليها

209
مليون ريال عُماني

لم يتم تحصيل المبالغ وفقاً لبيانات النظام الضريبي بجهاز الضرائب، منها مبالغ مستحقة على الشركات التي قدمت اعتراضات ضريبية وضرائب غير مسددة وفقاً للإقرارات الضريبية

الموقف

اتخذ جهاز الضرائب عدد من الإجراءات، منها التنفيذ الإداري وشطب المبالغ التي مضى عليها أكثر من 7 سنوات

ضريبة الخصم من المنبع

52
مليون ريال عُماني

عدم قيام بعض الشركات باستقطاع ضريبة الخصم من المنبع وتوريدها لجهاز الضرائب

الموقف

قام جهاز الضرائب بدراسة الحالات وإجراء الربط الضريبي على العديد من الشركات

الحاجة إلى تعزيز إجراءات المتابعة من وحدات الجهاز الإداري للدولة بشأن موافاة جهاز الضرائب بالتعاملات التي تتعلق بضريبة الخصم من المنبع

الموقف

تم رفع الموضوع إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وعليه صدر تعميم بهذا الشأن

فحص أعمال المديرية العامة للتموين الطبي بوزارة الصحة

75
مليون ريال عُماني

استمرار تأخر بعض الشركات والموردين عن توريد بعض الأصناف من الأدوية والمواد الجراحية والمختبرية خلال الفترات المتفق عليها لمدد طويلة وصلت لبعض الأصناف إلى 438 يوماً، خلال الفترة (2018 - 2020)

الموقف

أفادت الوزارة بأنها ستعمل على توفير تلك الأدوية من أكثر من مصدر لعلاج تلك الظاهرة

4
مليون ريال عُماني سنوياً

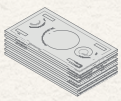

عدم تعزيز الموازنة المعتمدة للمخزون الاحتياطي المخصصة لمواجهة الحالات الطارئة، ووصول بعض الأصناف التابعة للمخزون الاحتياطي لحد الصفر، والاستمرار بعدم إرجاع بعض الأصناف المستخدمة من المخزون الاحتياطي منذ فترات طويلة

الموقف

أفادت الوزارة بأنها ضمنت خطتها للتنمية الصحية مبالغ لتعزيز موازنة المخزون الاحتياطي

246
ألف ريال عُماني

تلف بعض الأصناف المبرّدة أثناء توريدها للمخازن والوحدات الصحية نتيجة عدم اتخاذ الإجراءات السليمة لحفظ هذه الأصناف، فضلا عن استلام بعض الأصناف التي تختلف في بلد المنشأ عن أمر الشراء

الموقف

يتابع الجهاز التزام الوزارة باللوائح المنظمة للمخزون ومراعاة احتياجاتها وفقا للاستهلاك الفعلي

أنظمة الرقابة الداخلية على الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية

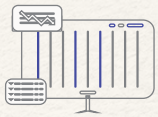

عدم وجود قاعدة بيانات إلكترونية متكاملة للأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية فضلاً عن عدم اكتمال بيانات السجلات اليدوية كالتسلسل، وأرقام التراخيص، وتاريخ إصدار الترخيص بالمخالفة لأحكام قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

وجود تراخيص للتعامل مع الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية أو الإتجار فيها منتهية الصلاحية لدى القطاع الصحي الخاص لفترات طويلة، حيث بلغ عددها خلال الفترة (2018-2020) عدد (151) ترخيص، فضلاً عن عدم تضمين لائحة التراخيص بعقوبات وغرامات على التراخيص المنتهية

استمرار استخدام الوصفات الورقية لصرف الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية، الأمر الذي يترتب عليه عدم القدرة على تتبع حركة صرف ووصف هذه الأدوية

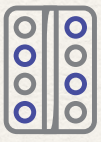

عدم وجود آلية للمتابعة والتأكد من عدم استخدام الوصفات الطبية في المؤسسات الصحية من قبل العاملين الصحيين الآخرين في حالات الاستقالة أو الوفاة للطبيب المرخص بالتعامل مع الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية فضلاً عن ضعف الرقابة الداخلية على استخدام الوصفات

الموقف

استجابت الوزارة لتوصيات الجهاز وجاري العمل على تعزيز الرقابة على وصف وصرف الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية

تقييم أداء دائرة الاستثمار وبدائل التمويل بوزارة الصحة

محدودية نسبة إنتاج الصناعات الدوائية في سلطنة عُمان حيث توجد عدد (4) مصانع فقط حتى نهاية عام 2019 وتنتج ما نسبته 5% فقط من إجمالي ما تحتاجه سلطنة عُمان من المنتجات الدوائية والأدوات الجراحية وصفر% من الأدوات المختبرية

الحاجة إلى زيادة التكامل بين وزارة الصحة والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة في شأن توفير بيئة جاذبة لاستقطاب المستثمرين لإقامة المستشفيات المتخصصة والمصانع الدوائية وفقاً للآتي:

- توفير الأراضي في المدن الصناعية
- تقليص الموافقات المطلوبة للتراخيص اللازمة
- إنشاء منصة إلكترونية شاملة
- الترويج لأهمية التصنيع الدوائي والفرص المتوافرة

الموقف

- يوجد حالياً مختبر تطوير القطاع الصحي لجلب الاستثمار بالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 والبرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نزدهر)
- سيتم تحليل الصناعات التي من الممكن أن تجذب المستثمرين وجاري ربط ذلك بنظام استثمر بسهولة التابع لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
- التنسيق مع مدينة خزائن الاقتصادية لتخصيص أراضي للاستثمار الصحي وتم البدء في إنشاء مصنع للقاحات

الملاحظات المتعلقة بفحص بند اللوازم التعليمية

استمرار الوزارة في التعاقد (التصحيح الإلكتروني) مع إحدى المؤسسات لأكثر من 8 سنوات دراسية، دون طرحها في مناقصة عامة لاختيار أفضل العروض وفق مبادئ العلانية وتكافؤ الفرص والمساواة وحرية التنافس آخرها بالمناقصة للعامين (2020/2019 و 2021/2020) بمبلغ وقدره 2.8 مليون ريال عُماني

لم يتم توقيع العقد بين الوزارة والمؤسسة رغم قرب انتهاء فترة التعاقد السابقة فضلاً عن عدم تقديم ضمان حسن التنفيذ من المؤسسة

تأخر الوزارة في تنفيذ مشروع المنصة الإلكترونية للتصحيح الإلكتروني للعام الدراسي 2020/2019، بالرغم من قيام وزارة المالية بتقديم الدعم المالي للمشروع وتخصيصها مبلغ 771 ألف ريال عُماني، فضلاً عن قيام وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بتقديم الدعم والإسناد لوزارة التربية والتعليم لتنفيذ المشروع، إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذه حتى نهاية أغسطس 2021

الموقف

أفادت الوزارة أن سبب إسناد هذه المناقصة يعود إلى أن النظام الإلكتروني يطبق في مرحلة حساسة من السلم التعليمي وهو لامتحانات دبلوم التعليم العام وما في مستواه وارتباط ذلك بجودة النظام التعليمي في سلطنة عُمان، إلى حين امتلاك المنظومة (المنصة الإلكترونية) كأحد مشاريع الخطة الخمسية العاشرة.

وصدر القرار الوزاري رقم 2009/11 بشأن المنصة الإلكترونية لأعمال القياس والتقويم التربوي، ويتابع الجهاز مدى التزام الوزارة بالسير في تنفيذ مشروع الخطة الخمسية العاشرة.

فحص إجراءات القبول والتسجيل بالمؤسسات التعليمية وأثرها على مخرجات التعليم العالي للفترة من (2016-2020)

استمرار المؤسسات التعليمية الخاصة باستقطاب أعلى نسبة من الطلبة في التخصصات ذات المخرجات الأقل حصولاً على فرص وظيفية، ويتصل بذلك قيام الوزارة بمسح حاجة القطاع الخاص من التخصصات ضمن مشروع مسح أرباب العمل في عام 2016، وقد أظهر المسح عدم تناسب احتياجات سوق العمل مع المقاعد الدراسية المتاحة في بعض التخصصات

الموقف

توجد مساعي في هذا الشأن من ضمنها تشكيل لجنة وزارية لتحديد الفرص الوظيفية لسوق العمل، ويتم التنسيق بصفة دائمة مع الجهات المختصة لتحديد التخصصات المطلوبة

عدم التحاق عدد ما يقارب (38,000) طالب من مخرجات الدبلوم العام للأعوام الدراسية (2016-2020) بمؤسسات التعليم العالي لعدة أسباب منها عدم استيفاء الطلبة لشروط البرامج الدراسية في ظل توفر عدد (22,811) مقعداً شاغراً بها بنسبة 19% من إجمالي عدد المقاعد المتوفرة

الموقف

تم العمل بتوصية الجهاز وإيجاد آلية لاستيعاب الطلبة وشغل جميع المقاعد الشاغرة، ويتابع الجهاز ما تقوم به الوزارة من إجراءات في هذا الشأن

تابع/ فحص إجراءات القبول والتسجيل بالمؤسسات التعليمية وأثرها على مخرجات التعليم العالي للفترة من (2016-2020)

ارتفاع نسبة (المفصولين/ المنسحبين/ المنقطعين عن الدراسة) خلال الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020) بنحو 32% من إجمالي المقبولين خلال تلك الأعوام لأسباب تتعلق بالحصول على وظيفة أو عدم الرغبة في استكمال الدراسة

الموقف

قامت الوزارة بوضع آلية للحد من تزايد أعداد الطلبة (المفصولين/ المنسحبين/ المنقطعين عن الدراسة) من خلال المرونة في اختيار التخصصات التي تناسب الطالب وسيتم موافاة الجهاز بما يفيد ذلك عن الأعوام الدراسية (2021-2022)

عدم تناسب الفرص التدريبية بالكليات المهنية بالبرامج الممولة من قطاعات العمل مع أعداد خريجي مؤسسات التعليم العالي والباحثين عن عمل

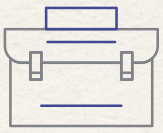

الموقف

تم العمل على زيادة أعداد الفرص التدريبية للطلبة الدارسين بمختلف المؤسسات التعليمية وتم التوسع في هذا الجانب من خلال تضمين التدريب لبعض التخصصات، الأمر الذي يتابعه الجهاز

نتائج فحص أعمال بعض أموال الأوقاف وبيت المال

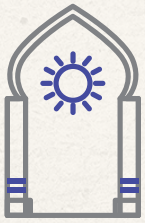

وجود مبالغ متأخر تحصيلها من أموال الأوقاف وبيت المال لعدد (685) وقف في أغلب محافظات سلطنة عُمان بلغ ما أمكن حصره منها نحو مبلغ 1.8مليون ريال عُماني، ويعود ذلك إلى تخويل وكلاء المساجد بتحصيل تلك الإيرادات، وتدني عملية مراجعة أعمال بعض وكلاء الأوقاف ومحاسبتهم وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها

الموقف

تم اتخاذ إجراءات تحصيل نحو 146 ألف ريال عُماني وجاري متابعة تحصيل المبالغ المتبقية

تدني القيمة الإيجارية وعوائد الاستثمار للعديد من العقارات المملوكة للأوقاف وبيت المال كالأراضي والمحال التجارية والشقق السكنية، وعدم تناسبها مع القيمة السوقية المحلية لمثيلاتها من العقارات

الموقف

قامت الوزارة بطرح الأصول الوقفية للمزايدة من خلال البرنامج الإلكتروني للأوقاف

إبرام بعض العقود الاستثمارية الخاصة بالوقف أو بيت المال مع بعض موظفي إدارات الأوقاف أو مع بعض وكلاء الوقف ذاته

الموقف

تم مراجعة العقود المبرمة مع الموظفين واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الجانب

نتائج فحص وتقييم استثمارات أموال الأيتام والقصر لعامي 2020/2019

تضمنت الأصول العقارية عدد (8) أراضي فضاء غير مستثمرة تبلغ مساحتها 107402م2 تمثل ما نسبته نحو (31%) وتقدر قيمتها العادلة بنحو 21 مليون ريال عُماني من إجمالي قيمة الأصول العقارية، ولا يتحقق منها أي عوائد تساهم في تنمية أموال الأيتام والقُصّر رغم أن شراء أغلب تلك الأراضي يعود إلى أعوام 2003، 2005، 2008 وبمواقع استراتيجية ومتميزة

الموقف

ستقوم الوزارة بالأخذ بتوصية الجهاز لطرح الأراضي للمزايدة بما يحقق عائد مجزي للأيتام والقصر

تعدد العقود المبرمة بالأمر المباشر، وتجزئة الأعمال بين الشركات وفي بعض الأحيان للشركة الواحدة في أكثر من عقد فيما يخص أعمال الصيانة والحراسة والنظافة للبنايات البالغ عددها (27) بناية في محافظة مسقط، ودون تحصيل ضمان حسن التنفيذ بأغلب تلك العقود، وذلك كالآتي:

	2019	2020
عدد العقود	22	20
قيمة العقود بالريال العُماني	268,852	277,815

الموقف

أفادت الوزارة بأنه تم توجيه المختصين بدائرة أموال الأيتام والقصر لدراسة طرح الأعمال في مناقصة عامة أو محدودة

تابع/ نتائج فحص وتقييم استثمارات أموال الأيتام والقصر لعامي 2020/2019

1.6 مليون ريال عُماني

الأرصدة المدينة المستحقة على المستأجرين نتيجة ضعف أداء شركات إدارة الأصول العقارية في المتابعة وضمان تحصيل الإيجارات، من ذلك:

مديونيات متعثرة ومُرحَّلة منذ سنوات يعود بعضها لعام 2010، ومتداول بشأنها قضايا بالمحاكم المختلفة

596 ألف ريال عُماني

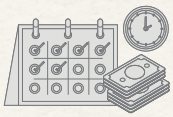

تجاوز فترة الائتمان الممنوحة للعملاء من 60 إلى 90 يوم

492 ألف ريال عُماني

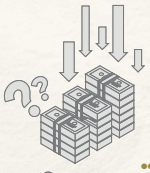

مديونيات تعذر تحصيلها نتيجة خروج أصحابها خارج سلطنة عُمان

49 ألف ريال عُماني

الموقف

تم اتخاذ الإجراءات القانونية وإعداد إجراءات تنظيمية لتحصيل الإيجارات من المستأجرين وتعميمها على مكاتب إدارة العقارات

تقييم تقنية المعلومات بعدد من الوحدات الحكومية

عدم توافق بعض أعمال تقنية المعلومات مع سياسة حوكمة تقنية المعلومات والتأخر في إعداد واعتماد سياسة أمن المعلومات

الموقف

جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشكيل لجنة الحوكمة لوضع السياسات الخاصة بأمن المعلومات، والنظر في إمكانية التعاقد مع بيت خبرة لوضع استراتيجية واضحة في هذا الشأن في حال توفر الاعتمادات المالية

محدودية تنفيذ ضوابط صلاحيات الوصول إلى المعلومات وضوابط التحكم بالمستخدم، واستمرار التعاقد المباشر لتوفير فني غير عُماني للقيام بالأعمال ذات الصلة بأمن المعلومات وإدارة الشبكات وقواعد البيانات ومنحه صلاحية مدير قواعد البيانات

الموقف

تقوم الوحدات بمتابعة الصلاحيات والتعميم على الموظفين الذين لديهم صلاحية لأكثر من دور وظيفي، كما تم إلغاء وتعطيل صلاحيات الموظفين المستقيلين والمتقاعدين

لم يتم إعداد سياسة إدارة الصلاحيات وأسماء المستخدمين التي من شأنها تنظيم آلية منح وإدارة ومراجعة الصلاحيات وتعريف أسماء المستخدمين

الموقف

قامت الوحدات بإعداد سياسة إدارة الصلاحيات بأسماء المستخدمين، واستحدثت شاشة طلب الصلاحيات لضمان إدارة منح الصلاحيات، كما أدرجت بنود متعلقة بضوابط كلمة المرور ضمن سياسة أمن المعلومات

تابع/ تقييم تقنية المعلومات بعدد من الوحدات الحكومية

محدودية تنفيذ سياسة استمرارية أعمال تقنية المعلومات، منها ما يلي:

- لم يتم إعداد سياسة وخطة لاستمرارية خدمات تقنية المعلومات
- لا توجد سياسة أو آلية معتمدة لأخذ النسخ الاحتياطية للبيانات
- ضعف ضوابط الأمن وسلامة مركز البيانات وغرف خوادم حفظ النسخ الاحتياطية
- لا يوجد مركز للتعافي من الكوارث بالوزارة

الموقف

انتهت الوحدات من حصر الاحتياجات الفنية لمشروع استحداث مركز تعافي خارجي كخطوة مهمة لاستمرارية الأعمال، كما أنها تدرس حالياً إمكانية تنفيذ ذلك من خلال التعاقد مع بيت خبرة في حال توفرت الاعتمادات المالية، أما بشأن أخذ نسخ احتياطية واختبارها فقد تم إدراج تلك الخدمة ضمن نطاق عمل عقد تجديد الصيانة الدورية للأجهزة المركزية

محدودية تفعيل ضوابط أمن تشغيل الأنظمة والمتمثلة في:

- عدم تفعيل خاصية تسجيل العمليات وحفظ السجلات وتسجيل التغييرات على كافة الأنظمة وقواعد البيانات
- لم يتم تفعيل اتفاقية عدم الإفصاح بتوقيع موظفي الوحدات والشركات المنفذة لخدمات التقنية بالوحدات
- لا يوجد تصنيف لبيانات الأنظمة من حيث سرية البيانات

الموقف

تم العمل على إنشاء صلاحيات لكل مبرمج، والعمل على التعديلات المترتبة على هذا التغيير لضمان عمل الأنظمة الإلكترونية بشكل صحيح دون انقطاعات، وتم الانتهاء من إعداد نموذج اتفاقية عدم الإفصاح، وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتمادها في القريب العاجل، كما تم اقتراح تشكيل فريق عمل تسند إليه مهمة وضع آليات تصنيف البيانات لضمان سريتها

تابع/ تقييم تقنية المعلومات بعدد من الوحدات الحكومية

محدودية تفعيل اختصاصات قسم أمن المعلومات في مجال إيجاد وتفعيل نظام الرقابة والإدارة على الأمن الإلكتروني والسلامة المعلوماتية بما لا يتوافق مع الاختصاصات المناطة به، منها ما يلي:

- لم يتم إجراء الفحص الأمني للأنظمة بشكل سنوي
- لم يتم سد جميع الثغرات المكتشفة من قبل وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
- لم يتم تحليل وتوثيق المخاطر والتهديدات الإلكترونية ونطاق تأثيرها

الموقف

سيتم العمل على تفعيل اختصاصات قسم أمن المعلومات

لا يوجد تزامن تلقائي عند حدوث تغييرات بالبيانات بالأنظمة الإلكترونية المرتبطة، منها ما يلي:

- التنبيه لمتابعة الحالات التي لم يتم متابعتها لأكثر من سنة
- السماح للنظام في إدخال البيانات بشكل يدوي
- يسمح النظام بتكرار رقم الحساب البنكي لأكثر من حالة ضمان

الموقف

جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة بناءً على توصيات الجهاز

فحص بعض معاملات تسجيل وتوثيق عقود الإيجار والتراخيص

وجود فاقد كبير في إيرادات رسوم تسجيل عقود الإيجار، نتيجة عدم تسجيل بعضها أو تسجيل بعضها بأقل من قيمتها الحقيقية تتراوح ما بين ريال عُماني واحد إلى عشرة ريالات عُمانية، بخلاف القيم الموثقة في نسخ تلك العقود المحفوظة في قاعدة بيانات المحطة الواحدة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، والتي تراوحت في معظم الحالات المرصودة ما بين 100 ريال عُماني إلى 1,800 ريال عُماني

عدم إيلاء بعض الموظفين العناية الضرورية لدى تسجيلهم مجموعة من العقود بالمخالفة للاشتراطات والدورة الإجرائية المنصوص عليها في دليل خدمات البلدية، وذلك على النحو الآتي:

تسجيل أكثر من عقد إيجار في نفس العقار لشركات مختلفة وبأنشطة مختلفة بنفس المدة التعاقدية، أو تسجيل عدد من عقود الإيجار لنفس الوحدة السكنية لأطراف متعاقدين مختلفين بعد انتهاء العقد وبقيمة إيجارية منخفضة

إنجاز معاملات عقود إيجار لا يتطابق فيها اسم المؤجر أو اسم المستأجر مع نُسخ العقود المرفقة في نظام وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أو تسجيل أرقام هواتف غير صحيحة عند تسجيل عقود الإيجار في النظام وتخليص عقود غير مكتملة البيانات

قيام بعض الموظفين بالتدخل في إجراءات تسجيل العقود التجارية والصناعية وذلك باستخدام الصلاحية الممنوحة لهم أو لزملائهم، لرفع أو تجاوز التفتيش الفني والصحي عن مواقع المنشآت المراد إقامة أنشطة لتلك العقود

الموقف

أفادت الجهة بأنها ستتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة أوجه النقص والقصور وستقوم بإعادة هندسة الإجراءات وتوفيقها بين جميع المديريات التي من خلالها يمكن إيقاف جميع الصلاحيات المتاحة للجميع.
وعلى ذلك قام الجهاز بإحالة الموضوع إلى الادعاء العام وقد صدرت أحكام نهائية على بعض المتهمين والبعض الآخر قيد الإجراء

ملخص بالملاحظات المتعلقة بالهيئات والمؤسسات العامة

الملاحظات المتعلقة بالشركة العُمانية لخدمات المياه والصرف الصحي

22,9 مليون ريال عُماني

إجمالي مستحقات الشركة العُمانية لخدمات المياه والصرف الصحي على الغير (قطاع المياه)، يعود بعضها لفترات تزيد على 4 سنوات دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها

الموقف

ستتخذ الإجراءات اللازمة لتحصيل المستحقات، وجاري استكمال الإجراءات القانونية بشأن المبالغ المتراكمة على المستثمرين

2,9 مليون ريال عُماني

تكلفة السعة الإنتاجية لمحطة شركة مجيس للخدمات الصناعية التي تحملتها موازنة الهيئة العامة للمياه -سابقاً- على الرغم من عدم استلام أية كميات فعلية من المياه

الموقف

أفادت الشركة بوجود بدائل منها نقل المحطة لموقع بديل أو استغلال المياه حسب الطلب خصوصاً بعد البدء بضخ المياه لمحافظة الظاهرة

29 مليون ريال عُماني

محدودية إجراءات تحصيل المديونيات البالغة نحو 29 مليون ريال عُماني حتى نهاية 2020 (قطاع الصرف الصحي)، منها نحو 17,6 مليون ريال عُماني مضى عليها أكثر من سنة، بالمخالفة للائحة إجراءات التحصيل

الموقف

أفادت الشركة بأنها اتخذت إجراءات القطع لبعض الحسابات وتحويل بعضها إلى الدائرة القانونية

الملاحظات المتعلقة بشركة مجيس للخدمات الصناعية

50 مليون ريال عُماني

صفقة الاستحواذ على نسبة 32% من أسهم إحدى الشركات بنحو 50 مليون ريال عُماني

10 مليون ريال عماني

لم يتم إعادة تقييم الشركة بعد الإفصاح عن نتائج الشركة عن عام 2018 بخلاف القيم التقديرية الواردة في دراسة الاستشاري وبفارق بنحو 10 مليون ريال عُماني بين المتوقع والفعلي

المبالغة في تقييم الشركة نتيجة تضخيم حجم الإيرادات المتوقعة بنسبة تصل إلى 55 % و36 % في عامي 2018 و 2019 على التوالي، مقارنة مع معدل الارتفاع الفعلي بنسبة 18,6%و 15 % في عامي 2016 و2017 على التوالي، فضلاً عن عدم إعداد الدراسات المالية والإقتصادية والتجارية والقانونية

الموافقة على اتفاقية المساهمين والتي تضمنت شروط مجحفة لا تراعي مصالح المساهمين بشركة مجيس للخدمات الصناعية الأمر الذي قد يؤثر على قيمة استثماراتهم

الموقف

استجابةً لتوصية الجهاز، قام جهاز الاستثمار العُماني بإبلاغ الادعاء العام بالواقعة لإجراء التحقيق في أي مخالفات جزائية، وصدر القرار بتكليف مأموري الضبط القضائي بجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بفحص المستندات وبيان مدى وجود مخالفات شابت إجراءات صفقة الاستحواذ وتحديد الأشخاص المشتبه بهم

الملاحظات المتعلقة بشركة مطاحن صحار

8 مليون ريال عُماني

لم تؤخذ القيمة الحالية للمرفأ المقدرة بنحو 8 مليون ريال عُماني والإيرادات المتوقعة منه بعين الاعتبار عند التقييم، والذي سينقل للشريك بناءً على اتفاقية فصل الأصول، فضلاً عن عدم احتساب قيمة أصول بنحو 3,3 مليون ريال عُماني اشتُريت من شركة ميناء صحار

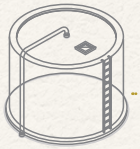

لم تُعد دراسة للتأكد من قدرة الشريك على إدارة وتشغيل المرافق الخاصة بتوفير السعات التخزينية المطلوبة لتخزين القمح، حيث إن معظم نشاط الشركة مرتبط باستيراد بعض السلع الغذائية والزيوت وتعبئتها، كما لم يسبق لها إدارة مرافق مثل الصوامع أو المرفئ

25 مليون ريال عُماني

لم تؤخذ التدفقات النقدية المستقبلية من استئجار الصوامع في الحسبان عند التقييم والتي تقدر بنحو 25 مليون ريال عُماني لمدة 20 سنة، بالإضافة إلى قيمة إيجار مساحات لاحتياجات شركة مطاحن صحار بنحو 356 ألف ريال عُماني سنوياً

الموقف

- قام الجهاز بمخاطبة وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه بمخاطر نقل التزامات شركة مطاحن صحار إلى الشريك في اتفاقية استئجار سعة تخزينية في صوامع الغلال بميناء صحار والتي تستهدف بالأساس الحفاظ على الأمن الغذائي لسلطنة عُمان وقت الأزمات والطوارئ، ووجهت الوزارة شركة المطاحن العمانية بالتريث في استكمال إجراءات بيع حصة الشركة في مشروع الصوامع

- استجابت الشركة لتوصية الجهاز بإعادة النظر في فصل الأصول، وأوقفت المشاورات المتعلقة بفك الشراكة

الملاحظات المتعلقة بالشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة (بيئة)

4 مليون ريال عُماني

تأخر الانتهاء من إنشاء محطات تحويلية بعدد من الولايات والتي تعاقدت الشركة لإنشائها مع إحدى المقاولين بنحو 4 مليون ريال عُماني وبفترات تأخير لأكثر من 500 يوم في بعضها ونسبة إنجاز لا تتعدى 38%

الموقف

أفادت الشركة بأنه تم إنهاء عقد المقاول وخصم جزء من غرامات التأخير بنحو 581 ألف ريال عُماني وجاري تسوية المبالغ المتبقية من غرامة التأخير مع المقاول

تركز الوظائف التي يشغلها العمانيون بالشركات المشغلة لعقود النفايات بوظيفتي سائق وحارس بنسبة 70% ، مع ضعف نسبة التعمين بتلك الشركات والتي بلغت 24% من إجمالي العاملين البالغ عددهم 3057 عامل

الموقف

أفادت الشركة بأن ذلك يعود لعدم وجود نسبة تعمين محددة لقطاع النفايات، كما ستقيّم الشركة مقترح الجهاز بأن يكون التعمين بشكل نوعي وليس كمي في الدراسة التي يعمل عليها لقطاع النفايات البلدية الصلبة

الملاحظات المتعلقة بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

731 ألف ريال عُماني

تحميل موازنة الهيئة قيمة الأعمال المنفذة بموقع تخزين الحاويات المبردة والتي ستُزال، فضلاً عن قيمة إعادة تنفيذها بنحو 731 ألف ريال عُماني، نتيجة لعدم تصميمها وتنفيذها وفق الاشتراطات اللازمة، بجانب عدم كفاية الطاقة الكهربائية الموصلة لها

2,8 مليون ريال عُماني

تأخر الاستشاري في تقديم الدراسة التفصيلية عن الأعمال التي تأثرت بالحذف والإضافة في المشروع بنحو 2,8 مليون ريال عُماني لمدة تزيد على سنتين دون اتخاذ الهيئة أي إجراء بشأنه

الموقف

أفادت الهيئة بأنه جاري تقدير تكلفة الإخفاقات لاستكمال الإجراءات القانونية حول المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة، ويتابع الجهاز موقف تحميل الاستشاري تكلفة الإخفاقات والمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة

8,6 مليون ريال عُماني

تكلفة المباني التابعة لمشغل المشروع (شركة ميناء الدقم) التي لم يتم استغلالها

الموقف

أفادت الهيئة بأنها ستخاطب شركة ميناء الدقم حول خطتها لاستخدام المباني وخطة الصيانة المتعلقة بها، الأمر الذي يتابعه الجهاز

شركة كهرباء مزون

1,4 مليون ريال عُماني

عدم فرض غرامة تأخير بنحو 1,4 مليون ريال عُماني على بعض المقاولين لتأخرهم في الانتهاء من تنفيذ مشاريع الشبكات والمحطات الكهربائية لمدد تصل بعضها إلى أكثر من 900 يوم رغم تمديد فترة تنفيذ بعضها

الموقف

أفادت الشركة بأنها ستطبق بنود العقد الخاصة بمسؤوليات المقاول ويتابع الجهاز فرض وتحصيل الغرامات المستحقة

319 ألف ريال عُماني

عدم مطالبة المقاول بنحو 319 ألف ريال عُماني بقيمة الفرق بين المبالغ المدفوعة وقيمة الأعمال المنفذة في أحد المشاريع، فضلاً عن عدم سحب ضمان حسن التنفيذ حتى انتهاءه بنحو 176 ألف ريال عُماني رغم سحب المشروع منه

الموقف

اتفقت الشركة مع توصية الجهاز بمطالبة المقاول بالمبالغ المستحقة وخصمها من الضمانات المقدمة

شركة ظفار المدمجة

التأخر في إنجاز عدد 10 مشاريع لإنشاء محطات محولات فرعية ومشروعي المبنى الرئيسي ومركز التحكم بالشركة بتكلفة نحو 20,6 مليون ريال عُماني دون فرض الغرامات المقررة بنحو 925 ألف ريال عُماني، فضلاً عن تحمل الشركة تكاليف إضافية بنحو 156ألف ريال عُماني لتمديد عقد الاستشاري واستئجار مبنى الشركة

الموقف

سيتم الأخذ بتوصيات الجهاز، وحث المقاولين على إنجاز المشاريع في الوقت المحدد وفرض الغرامات الواجبة مع الأخذ في الاعتبار وضع آليات مناسبة للبت في طلبات التمديد المقدمة من بعضهم

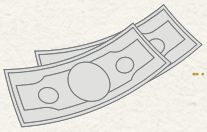

ارتفاع رصيد المتأخرات المستحقة للشركة طرف بعض الجهات إلى نحو 49,4 مليون ريال عُماني، منها مستحقات على إحدى شركات التحصيل بنحو 34,8 مليون ريال عُماني تمثل ما نسبته 70 % من إجمالي المستحقات

الموقف

التزمت شركة التحصيل بسداد نحو 10 مليون ريال عُماني ضمن خطة السداد المتفق عليها وجاري متابعة تحصيل المبالغ المتبقية

ملخص بالملاحظات المتعلقة بالشركات التجارية والصناعية

شركة مسقط الوطنية للتطوير والاستثمار (أساس)

نتائج فحص الجهاز لأعمال تنفيذ مشروع مبنى معهد الإدارة العامة

4 مليون ريال عُماني

ارتفاع تكلفة تنفيذ المشروع بنحو 4 مليون ريال عُماني، نتيجة تغيير استراتيجية التناقص من حزمة واحدة إلى عدد 55 حزمة، فضلاً عن وجود مطالبات مالية من قبل بعض المقاولين بنحو 11,4 مليون ريال عُماني حتى نهاية أبريل 2022

3,8 مليون ريال عُماني

تأخر الانتهاء من تنفيذ المشروع لأكثر من 26 شهراً، وتفويت تحقيق إيرادات بنحو 3,8 مليون ريال عُماني وفقاً للنموذج المالي المعتمد، إضافة إلى تحمّل تكاليف بنحو 6,8 مليون ريال عُماني للمقاولين والاستشاريين واستمرار استئجار مبنى مؤقت للمعهد خلال فترة التأخير

الموقف

جاري متابعة نتائج إجراء التحقيق الإداري وتحديد المسؤولية بشأن تأخر تنفيذ مراحل المشروع، والآثار المالية المترتبة عليه

نتائج فحص بعض الأنشطة الاستثمارية بالشركة العمانية للتطوير والابتكار

6,3 مليون دولار أمريكي

الاستثمار في شركة تعمل على إزالة الأملاح الذائبة من المياه بإستخدام الكهرباء عام 2017 بنحو 6,3 مليون دولار أمريكي دون إعداد الدراسات النافية للجهالة ودراسة تقارير التقييم المالي، على الرغم من وجود معطيات غير محفزة للاستثمار ترتب عليه خسارة كامل مبلغ الاستثمار وشطبه في عام 2019 بعد الاستحواذ عليه من قبل الدائنين

الموقف

يتابع الجهاز إجراءات تحديد المسؤولية بشأن قرار الموافقة على الاستثمار رغم المخاطر العالية التي شابت إجراءات الدخول فيه

2,4 مليون دولار أمريكي

ضخ مبالغ إضافية في الاستثمار بشركة تعمل في مجال الطائرات المسيرة (درونز) بنحو 2,4 مليون دولار أمريكي عامي 2018 و2020 ليصل إجمالي قيمة الاستثمار نحو 5,9 مليون دولار أمريكي دون الحصول على القوائم المالية المدققة للشركة، حيث تبين لاحقًا تحقيقها خسائر متتالية بلغت بنهاية عام 2018 نحو 16,9 مليون دولار أمريكي

الموقف

يتابع الجهاز إجراءات الشركة لتعزيز أداء الاستثمار

الملاحظات المتعلقة بمجموعة أسياد

10 مليون ريال عُماني

موافقة اللجنة التوجيهية التابعة لمجلس إدارة مجموعة أسياد على التخارج من الشركة العُمانية لمحطة الحاويات العالمية في عام 2021 بنحو 32,5 مليون ريال عُماني بأقل من قيمتها الحقيقية بنحو 10 مليون ريال عُماني وعدم سعي المجموعة للبحث عن عروض أفضل من مستثمرين آخرين

الموقف

يتابع الجهاز الإجراءات المتخذة في ضوء رد مجموعة أسياد بأحقيتها في تحصيل عوائد إضافية بحد أقصى 42,5 مليون ريال عُماني بعد إتمام عملية البيع بناءً على الأداء المالي للمحطة خلال الأعوام 2021 إلى 2023

نتائج فحص بعض الأعمال المالية والإدارية بشركة زجاج مجان

2,3 مليون ريال عُماني

استمرار تحمّل الشركة خسائر للأعوام من 2013 إلى 2020، بلغت نحو 2,3 مليون ريال عُماني وتآكل رأس المال بما يزيد عن 24%، بسبب ارتفاع تكلفة التصنيع، والاعتماد الكلي على استيراد المواد الخام من الخارج، وتمويل أنشطتها من القروض البنكية والتسهيلات الائتمانية التي بلغت نحو 5,7 مليون ريال عُماني

الموقف

سيتم العمل على وضع خطة التحول ورفع دراسة متكاملة لجهاز الاستثمار العُماني بشأن الوضع المالي والتشغيلي للشركة

590 ألف ريال عُماني

إنتاج عبوات أعلى من الكميات المطلوبة من العملاء وبقائها كمخزون متقادم غير قابل للبيع أو الاستهلاك لفترات طويلة وشطب قيمته بنحو 590 ألف ريال عُماني

الموقف

قامت الشركة باتخاذ التدابير اللازمة لتلافي تكرار ذلك مستقبلاً

نتائج فحص بعض الأعمال المالية والإدارية بهيئة الطيران المدني

2,9 مليون ريال عُماني

لم يتم تحصيل إيراد بنحو 2,9 مليون ريال عُماني قيمة رسوم أمن وسلامة المطارات للفترة من يوليو 2016 إلى ديسمبر 2016، نتيجة عدم كفاية التنسيق بين الهيئة وشركة مطارات عُمان

الموقف

ستقوم الهيئة بمتابعة تحصيل المبلغ المستحق، أو تسوية المبلغ بإسقاط مستحقات الشركة من الهيئة

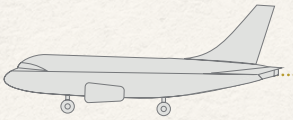

لم يتم الانتهاء من تعيين المشغل النهائي لمرفق حظيرة صيانة الطائرات البالغ تكلفته نحو 80 مليون ريال عُماني، كما لم يتم السعي للبحث عن شراكات جديدة لتشغيل المرفق الذي يستوعب جميع أحجام الطائرات مقارنةً بالمرفق الحالي المُشغل من قبل الطيران العُماني في ضوء عدم استكمال تسليمه لشركة الطيران العُماني، الأمر الذي حال دون إعداد خطة تجارية للتشغيل والخدمات الممكنة والعوائد المستهدفة منها

الموقف

تم مخاطبة شركة الطيران العُماني لتقديم خطة تشغيلية لدراستها وسيتم طرح مزايدة علنية للتشغيل في حال عدم جدوى الخطة

63 مليون ريال عُماني

البطء في إجراءات السير في تنفيذ قرار هيئة التحكيم بغرفة التجارة الدولية الصادر بتاريخ 2020/7/30 لمصلحة الحكومة ضد إحدى الشركات والمتعلق بمشروع الحزمة السادسة لمشروع تطوير مطاري مسقط الدولي وصلالة والقاضي بدفع نحو 63 مليون ريال عُماني شاملاً مصاريف التحكيم والفوائد رغم دخول الشركة في إجراءات التصفية

الموقف

تم تسليم الأحكام إلى المحاكم العُمانية لاتخاذ الإجراءات القانونية لتنفيذها

نتائج فحص عقود شراء واستئجار الطائرات وعقود الصيانة بشركة الطيران العُماني

49 مليون ريال عُماني

تحمّل الشركة خسائر بنحو 49 مليون ريال عُماني نتيجة عدم تضمين عقود شراء الطائرات بنوداً تكفل تعويضها عن الأضرار الناتجة عن حظر التشغيل ومن ذلك عقود تشغيل طائرات ماكس خلال الفترة من مارس 2019 وحتى مارس 2021 بسبب العيوب التصنيعية

الموقف

ستعمل الشركة على تحسين بنود الاتفاقيات المستقبلية لشراء الطائرات

2,3 مليون ريال عُماني

تحميل الشركة غرامات مالية بنحو 2,3 مليون ريال عُماني نتيجة التأخر في إرجاع الطائرات المستأجرة حسب الآجال المحددة في اتفاقيات الاستئجار

الموقف

جاري التحقيق في أسباب تأخر إرجاع الطائرات المستأجرة، وتم تشكيل لجنة لصياغة دليل إجراءات واضحة ومحددة لإرجاع الطائرات المستأجرة

23 مليون ريال عُماني

لم يتم تفعيل بند الظروف القاهرة لتجنب سداد تكلفة صيانة الطائرات خلال فترة الإغلاق وتوقف العمليات التشغيلية بسبب جائحة (كوفيد- 19)، ترتب عليه دفع مبالغ مالية بنحو 23 مليون ريال عُماني

الموقف

ستعمل الشركة على مراعاة ذلك في العقود المستقبلية بما يكفل حفظ مصالحها خلال فترة الظروف القاهرة

14,8 مليون ريال عُماني

وجود مواد راكدة في مخازن قطع الغيار بلغت قيمتها نحو 14,8 مليون ريال عُماني، منها كميات بنحو 785 ألف ريال عُماني تم شراؤها بالأمر المستعجل

الموقف

تم إعادة هيكلة قسم إدارة الأصول وتضمين التقييم الدوري للمواد الراكدة ضمن مسؤولياتها

ملخص بالملاحظات المتعلقة بقطاع النفط والغاز

فحص جانب من أعمال بيع وتصدير النفط

1,7 مليون دولار أمريكي

لم يتم تحصيل مبلغ بنحو 1,7 مليون دولار أمريكي قيمة صفقة مبيعات النفط الخام عن شهر ديسمبر 2018 من إحدى الشركات النفطية

الموقف

ستقوم الشركة بسداد المبالغ المستحقة عليها مع الفوائد عند تحسن أوضاعها المالية

9,7 مليون دولار أمريكي

قبول اعتمادات بنكية من بعض مشتري النفط بأقل من الحدود المقررة بعقود بيع النفط بنحو 9,7 مليون دولار أمريكي خلال عامي 2019 و2020، بالمخالفة لبنود التعاقد

الموقف

قامت الوزارة بالتواصل مع بعض البنوك لتعديل تغطية الاعتمادات البنكية، وستعمل على متابعة صلاحية الاعتمادات في العقود الجديدة

تقييم إجراءات التعمين والإحلال والتعاقدات الخارجية لخدمات توفير القوى العاملة في بعض شركات الإمتياز

- تعيين عمال غير عُمانيين في وظائف مُعمنة أو وظائف تقع في ذات اختصاص الوظائف المعمنة
- لجوء بعض الشركات العاملة في قطاع النفط للتعاقد الخارجي لتوفير القوى العاملة رغم وجود موظفين دائمين يعملون في ذات الاختصاص
- لم يتم إعداد وتنفيذ خطط لإحلال بعض العاملين غير العمانيين رغم مُضي أكثر من 15 عاماً على تعيين بعضهم، والاستمرار في تمديد عقود بعض الوظائف الفنية والإشرافية دون إعداد وتأهيل كفاءات وطنية

الموقف

ستبذل الوزارة قصارى جهدها لرفع مستويات التعمين والإشراف على التوظيف وخطط الإحلال وتدريب وتأهيل الكوادر العُمانية

فحص عقد الهندسة والتوريد

- الإسناد المباشر لعقد أعمال الهندسة والتوريد رغم عدم استيفاء المقاول شرط تحقيق أداء جيد بمشروع آخر تأخر تنفيذه وزيادة تكلفته

- تضمين العقد بندين يجوز للمقاول بموجبهما المطالبة بتعويضه عن ضريبة الدخل بنحو 3,4 مليون دولار أمريكي، واحتساب رسم بنسبة 1,5% من قيمة شراء المواد بلغ ما صرف منها نحو 7,5مليون دولار أمريكي، بالرغم من إقرار العقد حصة مكاسب للمقاول في حال تحقيقه وفر في تكلفة المشتريات المستهدفة، إلى جانب استحقاقه أرباح أساسية على تنفيذه لأعمال الهندسة والتوريد

الموقف

جاري مراجعة أوجه القصور في الإسناد والتعاقد وعرض نتائج المراجعة على لجنة المناقصات واتخاذ التدابير اللازمة لتلافي ذلك مستقبلا

24,2 مليون دولار أمريكي

منح المقاول حوافز وتسهيلات ومبالغ غير مستحقة بنحو 24,2 مليون دولار أمريكي رغم تأخره في إنجاز مراحل المشروع، وعدم خصم قيمة فائض الحديد الصلب المورد من مشروع آخر

الموقف

سيتم وضع التدابير اللازمة بشأن آلية اعتماد الحوافز وإعداد التسويات النهائية ضمن إجراءات إغلاق العقد

2,7 مليون دولار أمريكي

صرف أجور أعلى من المستحق بنحو 2,7 مليون دولار أمريكي

الموقف

سيتم مراجعة البنود التعاقدية واتخاذ اللازم أثناء إعداد التسويات النهائية ضمن إجراءات إغلاق العقد

فحص عقود الأعمال الإنشائية

30,6 مليون ريال عُماني

منح المقاول تسهيلات وحوافز مالية ومدفوعات غير مستحقة بنحو 30,6 مليون ريال عُماني نتيجة ضعف تدفقاته النقدية وتدني أداءه، وتأخر المشروع لأكثر من سنة

الموقف

ستعمل الشركة على مراجعة الإجراءات التي تمت في هذا الشأن واسترداد أية مبالغ غير مستحقة

1,5 مليون ريال عُماني

لم يتم تحصيل غرامة التأخر في إنجاز مراحل مشروع الأعمال الإنشائية لمقاول المشروع بنحو 1,5 مليون ريال عُماني

الموقف

سيتم تحصيل الغرامة عند الانتهاء من المشروع

فحص بعض الأعمال الإنشائية والهندسة والصيانة

307 ألف ريال عُماني

وقف تركيب عدادات قياس تدفق النفط والمياه في أحد الحقول البالغ تكلفتها نحو 307 ألف ريال عُماني، لعدم ملاءمتها مع طبيعة الإنتاج

الموقف

تقوم الشركة بإجراء مراجعة شاملة لعملية اختيار وشراء العدادات، وستعمل على الاستفادة من استخدام العدادات غير المثبتة في المشاريع الأخرى

904 ألف ريال عُماني

إلغاء أعمال الهندسة والتوريدات في مشروع تعزيز مرافق أحد الحقول بعد صرف نحو 904 ألف ريال عُماني، نتيجة البدء بأعمال الهندسة قبل الانتهاء من وضع متطلبات التصميم

الموقف

ستعمل الشركة على تحسين الإجراءات لتجنب البدء في أعمال الهندسة والمشتريات قبل الانتهاء من التصاميم الأولية

تابع/ فحص بعض الأعمال الإنشائية والهندسة والصيانة

4,4 مليون ريال عُماني

لم يتم فرض غرامة على مقاول الأعمال الإنشائية بنحو 4,4 مليون ريال عُماني نتيجة إخفاقه في تحقيق مستويات التعمين المستهدفة للفترة من يوليو 2018 إلى ديسمبر 2020

الموقف

سيتم التحقق من نسب التعمين المتفق عليها تعاقدياً مع المقاول، واتخاذ الإجراءات اللازمة بناءً على ما تسفر عنه نتائج المراجعة

6,5 مليون دولار أمريكي

تحمل تكاليف إضافية بنحو 6,5 مليون دولار أمريكي لإعادة بناء سقف أحد خزانات النفط بعد انهياره وظهور تسريب في نظام التصريف، نتيجة القصور في تنفيذ أعمال الإصلاح والصيانة

الموقف

يقوم الفريق المسؤول عن الأصول بإجراء تحقيق شامل في الموضوع، وسيتم اتخاذ الإجراء اللازم في ضوء ذلك

124 ألف ريال عُماني

لم يتم تحصيل غرامات بنحو 124 ألف ريال عُماني نتيجة حصول المقاول على مستوى أداء دون المتوقع في أعمال التطوير والخطة التنفيذية والتأخر في توريد بعض المواد المستعجلة، والمثبتات الميكانيكية ذات الفولاذ المقاوم للصدأ

الموقف

اتفقت الشركة مع ملاحظة الجهاز، وستعمل على تحصيل المبالغ المشار إليها

فحص أعمال لجنة المناقصات خلال الفترة من 2016 إلى 2020

4,4 مليار دولار أمريكي

زيادة قيمة العقود بنحو 4,4 مليار دولار أمريكي نتيجة تغيير نطاق العمل والأسعار خلال الفترة من 2016 إلى 2020، فضلاً عن إعفاء المقاولين من الغرامات التعاقدية بنحو 6 مليون دولار أمريكي لأسباب ترجع للشركة أو ضعف المركز المالي للمقاولين

الموقف

سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الأوامر التغييرية وتمديد العقود وزيادة قيمتها

فحص بعض الأعمال التشغيلية والمالية بإحدى شركات القطاع

30,2 مليون دولار أمريكي

تأخّر المقاول في تنفيذ مراحل مشروع مد أنابيب الغاز وأنابيب سوائل الغاز الطبيعي البالغ تكلفته نحو 285 مليون دولار أمريكي، مما حال دون تحقيق أهداف إرساء العقدين إليه والمتمثلة في تقليل المدة الزمنية والحصول على خصم بنحو 30,2 مليون دولار أمريكي، رغم منحه حوافز بنحو 16,4 مليون دولار أمريكي والتنازل عن غرامة التأخير بنحو 15مليون دولار أمريكي ومبلغ الخصم المتفق عليه

الموقف

يتابع الجهاز موقف تنفيذ توصيته بتحديد المسؤولية في شأن تقديم تسهيلات والإعفاء عن غرامات التأخير، وتحميل المقاول كافة الأعباء المالية المترتبة عن إخلاله بشروط التعاقد

5,8 مليون ريال عُماني

إسناد أعمال مشروعي توسعة محطة توريد الغاز بنحو 5,8 مليون ريال عُماني، دون الأخذ بتحفظات لجنة التقييم المالي بشأن التحديات المالية التي تواجه المقاول، ترتب عليه تأجيل موعد الإنجاز النهائي للمشروع الأول لمدة ثلاث سنوات وتعليق المشروع الثاني

الموقف

قامت الشركة بتضمين معيار الوضع المالي كشرط للتأهيل الفني في مشاريع الشركة المستقبلية

فحص بعض الأعمال المالية والإدارية والتشغيلية بإحدى شركات الاستكشاف والإنتاج

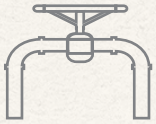

لم يتم الالتزام ببرنامج العمل المعتمد من وزارة الطاقة والمعادن بحفر عدد 3 آبار استكشافية وعدد يتراوح بين 16و 24 بئر تطويري والاقتصار على حفر بئر استكشافي واحد وعدد 3 آبار تطويرية

الموقف

أكدت الوزارة على متابعة أداء الشركة، وحثها على الالتزام ببرنامج العمل المعتمد وفق الخطة الخمسية

500 ألف دولار أمريكي

تضمين اتفاقية الاستكشاف وتقاسم الإنتاج بنداً يجيز للمشغل استرداد مخصصات رسوم التدريب السنوية بنحو 500 ألف دولار أمريكي خلافاً للاتفاقيات المماثلة

الموقف

اتفقت الوزارة على تعديل الاتفاقية باستبعاد رسوم التدريب من التكاليف القابلة للاسترداد

759 ألف دولار أمريكي

لم يتم فرض غرامة تأخير بنحو 759 ألف دولار أمريكي على مقاول أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء لخط التدفق والمرافق السطحية لتأخره في تسليم بئرين

الموقف

جاري متابعة تحصيل الغرامة مع الشركة

تقييم أداء المشاريع الرأسمالية وعينة من مشاريع الاستدامة بإحدى الشركات العاملة بقطاع النفط والغاز

1,2 مليون دولار أمريكي

البدء في تنفيذ بعض المشاريع قبل اتخاذ قرار الاستثمار النهائي وتعليقها لاحقاً، وإلغاء البعض الآخر نتيجة القصور في إجراء الدراسات الأولية رغم صرف مبالغ بنحو 1,2 مليون دولار أمريكي

الموقف

أفادت الشركة بأنه جاري العمل على إعداد دليل إجراءات تنفيذ المشاريع لتلافي ذلك مستقبلاً

800 ألف دولار أمريكي

لم يحقق مشروع معالجة المخلفات البالغ تكلفته نحو 800 ألف دولار أمريكي الأهداف المرجوة في حماية البيئة في ضوء ما تبين من وجود تسربات لمواد نفطية وغيرها من المواد في البحر، مما حدا بالشركة تنفيذ مشروع جديد لذات الغرض

الموقف

أكد الجهاز على توصيته بتحديد المسؤولية في صرف مبالغ مالية دون الاستفادة منها

4,9 مليون دولار أمريكي

سداد كامل مستحقات مقاول مشروع تحسين أداء نظام تحلية المياه، وتحرير ضمان حسن التنفيذ بنحو 3 مليون دولار أمريكي، رغم عدم قيامه باختبار ضمان الأداء وإجراء الإصلاحات اللازمة ، فضلاً عن صرف فواتير أجور عمّال ومهندسي المقاول المسند إليه تنفيذ عدد من مشاريع الشركة بنحو 1,9 مليون دولار أمريكي دون تقديم المستندات المؤيدة

الموقف

أكدت الشركة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز ضوابط متابعة تنفيذ المشاريع وسداد مستحقات المقاولين

جهود جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في تعزيز النزاهة

باشر الجهاز اختصاصاته استناداً إلى المادة (23) من قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة، وبلغ إجمالي القضايا التي تعامل معها الجهاز في عام 2021 عدد (101) قضية، وذلك على النحو الآتي:

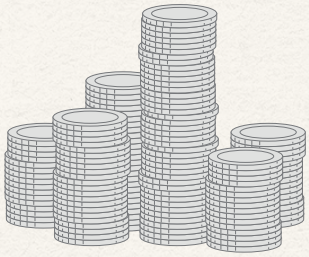

2021

قضايا تمت إحالتها إلى الادعاء العام	31
قضايا في مرحلة التحري وجمع الاستدلالات ولاتزال قيد الإجراءات	17
قضايا تعود لأعوام سابقة	53
إجمالي القضايا	101

نماذج من القضايا الصادر بشأنها أحكام قضائية بالإدانة في عام 2021

رشوة

أقدم أحد الموظفين بطلب رشوة واستغلال منصبه لتحقيق منفعة شخصية له ولغيره من خلال قيامه بتسهيل إجراءات إسناد أعمال بعض المناقصات وتحصله على منافع مالية

إدانة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ بنحو 21 ألف ريال عُماني والعزل من الوظيفة وحرمانه من تولي المناصب العامة

رشوة وإساءة استعمال الوظيفة

أقدم أحد الموظفين بأخذ رشوة مالية من بعض المواطنين مقابل القيام بتسهيل إنجاز بعض معاملاتهم الإسكانية

إدانة المتهم بطلب الرشوة وإساءة استعمال الوظيفة وسجنه من أجل الأولى مدة سنتين وتغريمه للحق العام 2000 ريال عُماني وسجنه من أجل الثانية مدة سنة، مع جمع العقوبتين

إدخال بيانات في نظام معلوماتي بطريقة غير مشروعة

قيام إحدى المؤسسات التجارية بتوقيع عقود عمل غير حقيقية مع عدد من المواطنين برواتب تتراوح بين 8150 - 8250 ريال عُماني دون حملهم لمؤهلات علمية عالية، وقيام المذكورين لاحقاً باستعمال تلك العقود وتقديمها إلى وزارة القوى العاملة لاستخراج مأذونيات عمل، وإلغاء عقود العمل بعد الحصول على الموافقة على استقدام العمالة الوافدة

إدانة المتهم الأول والثاني بجناية إدخال بيانات في نظام معلوماتي حكومي بطريقة غير مشروعة وقضت المحكمة معاقبتهما بالسجن ثلاث سنوات والغرامة 3000 ريال عُماني، وإدانة المتهم الأول بجنحة تقديم بيانات غير صحيحة عن موظفيه ومعاقبته بالغرامة 200 ريال عُماني وإلغاء ترخيص العمل وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة السجن ما عدا ثلاثة أشهر فقط ونفاذ الغرامة المالية

تابع/ نماذج من القضايا الصادر بشأنها أحكام قضائية بالإدانة في عام 2021

تزوير

أقدم أحد الموظفين على التزوير في محررات رسمية وعرفية من خلال تقديم مستندات غير صحيحة ترتب على إثرها تحقيق منفعة شخصية له بحصوله على قطعة أرض سكنية تجارية وأخرى سكنية

إدانة المتهم بجناية تقليد خاتم إحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة وتوقيع موظف حكومي وجناية التزوير في محرر رسمي وجناية استعمال المزور مع العلم بأمره وقضت المحكمة بمعاقبته عن الأولى بالسجن سنتين وعن الثانية بالسجن سنة وعن الثالثة بالسجن سنة، وتدغم بحقه العقوبات الأخف في الأشد وحرمانه من تولي الوظائف العامة ومصادرة المحررات المزورة تمهيداً لإتلافها

التزوير وإساءة استعمال الوظيفة

أقدم عدد من الموظفين باستحداث جيب تخطيطي يتداخل مع قطع أراض مملوكة لبعض المواطنين وذلك بغرض التعويض والمنح لقطع أراضي سكنية

إدانة المتهمين بجناية التزوير في محررات رسمية وجناية استعمال المحرر المزور مع العلم بتزويره وجنحة إساءة استعمال الوظيفة، وقضت المحكمة بالسجن سنة عن الأولى وبالسجن سنة عن الثانية وعن الثالثة السجن ستة أشهر وبراءة أحد المتهمين

تابع/ نماذج من القضايا الصادر بشأنها أحكام قضائية بالإدانة في عام 2021

استعمال محرر رسمي مزور وإساءة استعمال الوظيفة

تدخل عدد من الموظفين في تسهيل إجراءات منح أرض سكنية عن طريق التزوير في أوراق رسمية واستعمال المحرر المزور مع العلم بأمره وإساءة استعمال الوظيفة

إدانة المتهم الثاني بجناية استعمال محرر رسمي مزور مع العلم به وجنحة إساءة استعمال الوظيفة ومعاقبته عن الأولى بالسجن سنة ينفذ منها شهرين وعن الثانية بالسجن ثلاثة أشهر ينفذ منها شهر ، وإدانة المتهمين والثالث والرابع بجنحة إساءة استعمال الوظيفة ومعاقبتهما بالسجن ثلاثة أشهر ينفذ منها سبعة أيام وبراءة المتهمة الأولى والمتهم الخامس

استغلال المنصب وإساءة استعمال الوظيفة

أقدم أحد الموظفين بإساءة استعمال وظيفته لتحقيق منفعة خاصة بقيامه بتسهيل إسناد عدد من المناقصات إلى إحدى الشركات المملوكة لأحد أقاربه وتوقيعه منفرداً على كشوف تحليل عروض المناقصات والإسناد للشركة على الرغم من كونها الأعلى سعراً في بعض الحالات، فضلاً عن عدم استيفائها لبعض شروط المناقصة

إدانة المتهم بجنحتي استغلال المنصب لتحقيق منفعة لغيره وإساءة استعمال الوظيفة وقضت المحكمة بسجنه سنتين وعزله من الوظيفة العامة

التوعية وتعزيز النزاهة

أولى الجهاز اهتماماً بالجوانب الإعلامية والتوعوية التي تهدف إلى تجسيد الشراكة المجتمعية وتعزيز قيم النزاهة وترسيخ ثقافة حماية المال العام وصون مكتسبات الوطن من خلال تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة والفعاليات بلغ عددها 272 في عام 2021 بينما بلغ عددها 294 في عام 2020، من ذلك ما يلي:

	2020	2021
البرامج الإذاعية والتلفزيونية	70	77
التقارير والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية	22	10
المنشورات الصحفية	36	29
الندوات والمحاضرات	5	11
الإصدارات التوعوية الرقمية	158	141
الإصدارات التوعوية المطبوعة	3	4

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

استكمالاً لجهود سلطنة عُمان في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فقد أسفرت نتائج تلك الجهود عن الآتي:

الانتهاء من إعداد الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة واعتمادها من مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 17 مايو 2022، والتي تعد بمثابة الإطار العام الذي يوجه دور الحكومة والمجتمع في سبيل تنسيق وتظافر جهود القطاعين العام والخاص وأفراد المجتمع وكافة الجهات التي تعمل على الرقابة والمساءلة

إعداد مشروع جديد لقانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح متضمناً نصوصاً حول حماية الشهود والمبلغين والخبراء والضحايا ومن في حكمهم، بالإضافة إلى التوسع في أحكام إقرارات الذمة المالية، وإيراد نصوص لمكافحة الكسب غير المشروع، وأحيل مشروع القانون إلى الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات المتبعة

المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المنعقدة بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الـشـكـاوى والـبـلاغـــات

أولى الجهـاز عنايته المهنية في تلقي الشكاوى والبلاغات التـي تـرد إليـه مـن فئـات المجتمـع عبـر مختلـف قنـوات التواصـل المتاحـة فـي الجوانـب المرتبطـة بالمخالفـات الماليـة والإداريـة والإهمـال والتقصير فـي أداء الواجبات الوظيفيـة والمسـاس بالمـال العـام وذلـك علـى النحـو الآتي:

	2020	2021
عدد الشكاوى والبلاغات	579	505
نسبة الإنجاز	%90	%91

ملخص المجتمع

StateAudit_Oman

www.sai.gov.om StateAuditOman State Audit Oman 8000 0008